



"توالي الإقالات واستمرار العمليات"

في ٥ مارس الماضي تمت إقالة وزير الداخلية المجرم / محمد إبراهيم وتعيين المجرم / مجدي عبد الغفار بديلاً عنه، لم يكن خافياً على أحد أن أحد أكبر أسباب إقالة محمد إبراهيم هي فشله الذريع في إيقاف العمليات التي تستهدف المجرمين وتقتص للمستضعفين منهم، لم تتوقف الإقالات عند هذا الحد، بل حدث ما هو أشبه بعملية تغيير شاملة طالت الكثير من قيادات الصف الثاني والثالث داخل وزارة الداخلية وأقسام الشرطة المختلفة. أمر الوزير الجديد بتعزيز التواجد الشرطي في الشوارع والميادين وتكثيف الكماين وفعل جهاز الأمن الوطني بقوة ليتم استثمار المعلومات التي تتوافر في إيقاف العمليات المباركة التي تستهدف النظام. والنتيجة هي أنه لم تتوقف العمليات بعد هذه التغييرات وكان لأجناد مصر - على سبيل المثال - عمليتين رئيسيتين في عهد الوزير الجديد هي عملية جامعة القاهرة الثالثة وعملية كوبري ١٥ مايو.

خاف الوزير الجديد من أن يلقي مصير سلفه، ويتوجبه مباشرة من رئاسة الجمهورية أعلنت وزارة الداخلية يوم ١٧ / ٥ حالة الاستنفار الأمني في مديريات الأمن كافة على مستوى الجمهورية، وأعلن وزير الداخلية حالة الطوارئ داخل الوزارة وتم رفع درجة الاستعداد إلى الحالة (ج) بين جميع قطاعات وزارة الداخلية، بل في اجتماع مغلق لوزير الداخلية مع قيادات أمنية رفيعة المستوى أعطى مهلة حتى ٣٠ يونيو للقبض على كل المطلوبين وتفكيك ورصد كل الخلايا التي مازالت تستهدف النظام وجنوده. وبالفعل لاحظ الجميع حالة السعار الجنوني التي وصل إليها النظام منذ هذا التاريخ، حيث أطلق النظام لنفسه العنان في الاغتيال والتصفية العشوائية والاختطاف الذي طال كثيراً من الشباب المصري. ظن النظام ورجاله وعلى رأسهم المجرم وزير الداخلية أنه بذلك قد حقق غايته في القضاء على كل من يستهدف النظام، وبدأ يكثر في الصحافة والإعلام النظامي الحديث عن نجاح الأمن في القضاء على الإرهاب واستهداف بؤر الإجرام

تمت... تمت...

- -

(justpaste.it)justpaste.it